SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية

دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار

عماد الدين سالم علي السويح

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

"Obstacles to Accounting Disclosure of Corporate Social Responsibility in Commercial Banks: An Empirical Study on Commercial Bank Branches Operating in Qasr al-Khiyar Municipality"

Emadeddeen Salem Ali Elswayah
Facuty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya
Corresponding Author's Email: E.Elswayah@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/9/05 تاريخ المراجعة 2026/9/07 تاريخ القبول:2026/9/30- تاريخ النشر: 2026/10/07

Abstract:

This study aimed to identify the obstacles to accounting disclosure of corporate social responsibility (CSR) in commercial bank branches operating within Qasr Al-Akhyar Municipality. The obstacles were examined across three main dimensions: awareness and perception obstacles, system and legislative obstacles, and financial cost and economic return obstacles. Additionally, the study tested for differences in perceptions based on demographic and job-related variables. A descriptive-analytical approach was adopted, using a questionnaire as the primary data collection instrument. A comprehensive census method was applied to all bank employees under study, totaling 46 employees, from which 40 valid questionnaires were retrieved for analysis, yielding a response rate of 87%.
Following data analysis using SPSS, the study revealed significant high-level obstacles across all three dimensions. These included a lack of management awareness regarding the concept and implementation mechanisms of disclosure, weak binding local legislation, the absence of deterrent penalties, limited government incentives, and a shortage of financial resources. Furthermore, the findings indicated no statistically significant differences in perceived obstacles attributable to job title, academic qualification, or specialization. Conversely, statistically significant differences were observed based on years of experience and job seniority.
The study recommended integrating social responsibility activities into the annual plans and financial reports of banks, designating a specialized department or committee to oversee compliance with legal requirements, allocating dedicated budgets for staff training and system development, and leveraging the expertise of senior employees in drafting instructional guidelines.

Keywords: Accounting Disclosure, Corporate Social Responsibility (CSR), Commercial Banks, Qasr Al-akhyar Municipality.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار، من ثلاثة محاور: معوقات الوعي والإدراك، ومعوقات الأنظمة والتشريعات، ومعوقات التكاليف والعوائد المالية والاقتصادية، إضافة إلى اختبار الفروق في إدراك المعوقات تبعاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وطبقت بأسلوب الحصر الشامل على جميع موظفي المصارف قيد الدراسة والبالغ عددهم (46) موظفاً، واسترد منها (40) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (87%)، وبعد تحليل البيانات ببرنامج SPSS، توصلت الدراسة إلى وجود معوقات بدرجة مرتفعة في المحاور الثلاثة، تمثلت في ضعف إدراك الإدارة لمفهوم الإفصاح وآليات تطبيقه، وضعف التشريعات المحلية الملزمة وغياب العقوبات الرادعة، ومحدودية الحوافز الحكومية ونقص الموارد المالية، كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك المعوقات تُعزى للمسمى الوظيفي أو المؤهل العلمي، أو التخصص، ووجود فروق تُعزى لسنوات الممارسة والخبرة، وأوصت الدراسة بإدراج أنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط والتقارير السنوية للمصارف، وتكليف جهة أو لجنة بمتابعة المتطلبات القانونية، وتخصيص موازنات لتدريب العاملين وتطوير الأنظمة، والاستفادة من خبرات العاملين القدامى في إعداد الأدلة الإرشادية.

الكلمات المفتاحية :الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المصارف التجارية، المعوقات، بلدية قصر الأخيار.

1.1 مقدمة:

تعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة المتبادلة بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها، وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي، لم يعد دور المصارف التجارية مقتصراً على تحقيق الأرباح وتعظيم العوائد المالية للمساهمين، بل امتد ليشمل أبعاداً بيئية، واجتماعية، وأخلاقية تتطلب درجة عالية من الشفافية والإفصاح.

ويشكل الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية أداة استراتيجية لتعزيز السمعة المؤسسية وجذب الاستثمارات، وتلبية تطلعات أصحاب المصالح، واطلاعهم على مدى التزام المصرف بمسؤولياته تجاه المجتمع، وتعزيز سمعته المؤسسية والثقة في أدائه.

وعلى الرغم من الاهتمام الأكاديمي والمهني المتزايد بهذا النوع من الإفصاح، فإن الممارسة الفعلية ما تزال دون المأمول، إذ تحول دون تحققها معوقات متعددة، بحسب ما أكدته الدراسات السابقة،(أبوسمرة،2009؛ القرني،2014؛ أبونوارة والكري،2021) ، حيث تواجه المصارف التجارية في هذه البيئات تحديات بنيوية وتشريعية وثقافية تحول دون تحقيق إفصاح شامل وشفاف عن أنشطتها الاجتماعية.

ولما كانت المصارف التجارية تضطلع بدور محوري في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل في إطار تنظيمي ورقابي خاص بها، فإن الوقوف على معوقات الإفصاح فيها يستدعي دراسة مستقلة لا تكتفي بإسقاط نتائج القطاعات الأخرى عليها، من هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية بمنطقة الدراسة.

2.1 الدراسات السابقة:

1. دراسة (أبو سمرة، 2009) بعنوان "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وحصرتها في أربعة محاور: التشريعات، وثقافة الشركات، واهتمام الجمعيات المهنية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح، إضافة إلى دراسة محتوى التقارير المالية للشركات. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت الاستبانة على مدققي الحسابات في قطاع غزة والضفة الغربية وعلى إدارات 37 شركة مساهمة مدرجة، واستخدمت النسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار الإشارة واختبارَي مان–ويتني وكروسكال–واليس. وتوصلت إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية متواضع وضعيف في غالبية التقارير، وأن من أبرز المعوقات ضعف التشريعات، وضعف ثقافة الشركات بالقضايا الاجتماعية والبيئية، وضعف اهتمام الجمعيات المهنية، وارتفاع التكاليف، وغياب الحوافز الحكومية، وضعف الرقابة الحكومية ودور الإعلام وجماعات الضغط. وأوصت بأن يهتم سوق فلسطين للأوراق المالية بالمعلومات ذات الدلالات الاجتماعية، وبتطوير مؤشر خاص بالمسؤولية الاجتماعية، وبتعزيز ثقافة الشركات وتفعيل دور الجمعيات المهنية.

2. دراسة (بازينة وشلوف، 2018) بعنوان "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة"، دراسة استطلاعية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين ومعدي التقارير مالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف وراء عدم قيام الشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية. ولتحقيق ذلك وُزعت (61) استمارة استبيان لاستطلاع آراء عينة من المراجعين الخارجيين والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في عدد من الشركات الصناعية التي أمكن الوصول إليها، وحُللت البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تشريعية، وعلمية ومهنية، ومالية، وثقافية واجتماعية تقف وراء عدم إفصاح هذه الشركات عن معلومات مسؤوليتها الاجتماعية، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين وآراء المسؤولين عن إعداد التقارير والقوائم المالية بشأن هذه المعوقات.

3. دراسة (أبونوارة والكري، 2021) بعنوان:"معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط".

هدفت إلى التعرف على المعوقات القانونية والتنظيمية، والعلمية والمهنية، والثقافية والاجتماعية، والمالية التي تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. اعتمدت الاستبانة على عينة قصدية من العاملين في المؤسسة وديوان المحاسبة، وصلح للتحليل (73) استبانة من (100) وُزعت، واقتبست فقراتها من دراستي أبو سمرة (2009) والصالح (2018)، واستخدمت اختبار «ت» لعينة واحدة واختبار «ت» لعينتين مستقلتين. وتوصلت إلى وجود معوقات قانونية وتنظيمية، وعلمية ومهنية، ومالية، وعدم وجود معوقات ثقافية واجتماعية، وعدم اختلاف آراء مراجعي الديوان عن آراء العاملين في المؤسسة، مع قلة الدورات التدريبية في المجال. وأوصت بسن تشريعات تلزم بالإفصاح، وتدريب المحاسبين، واستحداث نموذج محاسبي وتخصيص مبالغ للالتزام الاجتماعي، وتقديم حوافز مالية حكومية.

4. دراسة (محمد وعلي، 2025) بعنوان:"معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية: دراسة استطلاعية على المصارف العاملة بمدينة مسلاتة"

هدفت إلى تحليل معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بمدينة مسلاتة، من خلال استبانة من (30) فقرة في ثلاثة محاور (إدراك متخذي القرار، والتشريعات، والتكاليف) وُزعت على (220) من العاملين، واسترد (203) صالحة. واستخدمت اختبار «ت» لعينة واحدة. وتوصلت إلى معوقات ناتجة عن عدم إدراك متخذي القرار، وضعف التشريعات الملزمة، وارتفاع التكاليف مع غياب الحوافز، وأوصت بتعزيز الوعي والتدريب، وتطوير تشريعات ملزمة، وتقديم حوافز مالية.

5. دراسة (القرني، 2014) بعنوان: "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات).

هدفت إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية، وأُجريت دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات وبعض مسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، وجرى اختبار الفروض ببرنامج SPSS ووُزعت (210) استبانات واسترد منها (100) صالحة للتحليل بنسبة 48%. وأظهرت النتائج معوقات تنظيمية وتشريعية، وعلمية ومهنية، وثقافية واجتماعية، ومالية وإدارية، وأوصت ببناء إطار تنظيمي لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المملكة.

6. دراسة (فروم، 2018) بعنوان: "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات لولاية سكيكدة: وجهة نظر متخذي القرار"

هدفت إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطب المحروقات بولاية سكيكدة. ووُزعت، بحسب وصف أبونوارة والكري لها، (46) استبانة على مديري الفروع والمديرين التنفيذيين ورؤساء الدوائر، وتوصلت إلى معوقات علمية ومهنية وتشريعية ومالية وإدارية.

7. دراسة (الأحمد وأسعد، 2016) بعنوان: "واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية".

هدفت إلى التعرف على واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاضعة لأحكام الهيئة. وأظهرت النتائج أن ضعف التشريعات، وضعف ثقافة الشركة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتكاليف جمع المعلومات ونشرها وأثرها السلبي على الربحية تشكل عائقاً أمام الإفصاح وحُللت البيانات بالنسب المئوية والتكرارات واختبار ويلكوكسون للرتب المُشارة.

ما يميز الدراسة الحالية:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في معالجة إشكالية تعثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بفعل معوقات تشريعية ومالية ومعرفية، وفي اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة أداةً لقياسها، كما تشترك معها في محاور المعوقات الرئيسة (أبو سمرة، 2009؛ القرني، 2014؛ بازينة وشلوف، 2018؛ أبونوارة والكري، 2021؛ محمد وعلي، 2025)، غير أن أصالتها تكمن في نقل هذه الإشكالية من بيئة الشركات المساهمة والصناعية وقطاعي النفط والمحروقات، التي استأثرت بمعظم تلك الدراسات، إلى القطاع المصرفي بما له من خصوصية تنظيمية ورقابية، وفي قصرها على سياق محلي محدد هو فروع المصارف التجارية ببلدية قصر الأخيار، إذ لم يتجاوز اهتمام الدراسات السابقة بالمصارف دراسة (محمد وعلي، 2025) على مدينة مسلاتة فيما اطلع عليه الباحث، وتتميز كذلك بشمول مجتمعها بالحصر الشامل، وببناء محاورها على إطار نظري يعالج الوعي والتشريعات والتكاليف بوصفها منظومة

مترابطة، وباختبار تباين إدراك المعوقات وفق المسمى الوظيفي والمؤهل والتخصص وسنوات الخبرة، في حين اقتصرت دراسات سابقة على مقارنة فئتين من المستجيبين (بازينة وشلوف، 2018؛ أبونوارة والكري، 2021).

3.1 مشكلة الدراسة:

شهدت المسؤولية الاجتماعية خلال العقود الأخيرة اهتماماً متزايدا من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية، باعتبارها أحد المؤشرات المهمة على التزام المؤسسة تجاه المجتمع والبيئة وأصحاب المصالح، وقد صاحب هذا الاهتمام تزايد الدعوات إلى تعزيز الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، لما يوفره من معلومات تسهم في تحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة في المؤسسات، ولا سيما المصارف التجارية التي تؤدي دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على المستويين الأكاديمي والمهني؛ فإن الممارسات الفعلية للإفصاح ما تزال تواجه العديد من التحديات التي قد تحد من شمولية المعلومات المفصح عنها وجودتها ومستوى الالتزام بها.

وتزداد أهمية هذه القضية في القطاع المصرفي، نظراً لما يواجهه من متطلبات متزايدة تتعلق بالشفافية والإفصاح عن أنشطته الاجتماعية والبيئية.

ومن خلال الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة، يتبين ان الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية قد يتأثر بعدد من المعوقات المرتبطة بمستوى الوعي والإدراك بأهميته، ومدى ملائمة الأنظمة والتشريعات المنظمة له، إضافة إلى الاعتبارات المالية والاقتصادية المرتبطة بتكاليف الإفصاح والعوائد المتوقعة منه، وفي ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذه المعوقات في البيئة المصرفية الليبية عموماً، وفي فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار على وجه الخصوص، تبرز الحاجة إلى التعرف على طبيعة هذه المعوقات ومدى إدراك العاملين لها، بما يسهم في توفير قاعدة علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في السعي إلى تحديد معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار، والكشف عن أهم المعوقات التي تحد من تفعيل هذا النوع من الإفصاح. وبشكل أكثر دقة يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الاخيار؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

التساؤل الأول: ما المعوقات المرتبطة بمستوى الوعي والإدراك بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار؟

التساؤل الثاني: ما المعوقات المرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار؟

التساؤل الثالث: ما المعوقات المرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار؟

التساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد العينة لمعوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية والوظيفية (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الممارسة والخبرة)؟

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول سد فجوة بحثية من خلال إعادة فحص وتقييم معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (المعرفية، التشريعية، والمالية) من منظور تطبيقي يستهدف فروع المصارف التجارية قيد الدراسة، كما أنها تعمل على تزويد إدارة هذه الفروع بأداة علمية تحدد ماهية المعوقات التي تفيد ممارسات القياس والإفصاح المحاسبي لديهم، مما يُسهم في توجيه نفقاتهم وجهودهم التنظيمية نحو تذليل هذه العقبات بكفاءة. كما يأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تشجيع ممارسات إفصاح محاسبي أكثر مسؤولية وشفافية تعكس الأداء الاجتماعي الفعلي تجاه العاملين والعملاء والبيئة المحيطة بفروع المصارف.

5.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار، وهي بالتالي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المعوقات المرتبطة بمستوى الوعي والإدراك بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

2. التعرف على المعوقات المرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

3. التعرف على المعوقات المرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

4. اختبار الفروق في إدراك أفراد العينة لمعوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفق الخصائص الديموغرافية والوظيفية.

6.1 فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة البحث وأهدافه، فإن هذه الدراسة تعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد معوقات ذات دلالة إحصائية مرتبطة بمستوى إدراك ووعي العاملين بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية.

الفرضية الثانية: توجد معوقات ذات دلالة إحصائية مرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية

.الفرضية الثالثة: توجد معوقات ذات دلالة إحصائية مرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمعوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصارف التجارية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الممارسة والخبرة).

7.1 منهجية الدراسة:

تمازج الدراسة بين منهجين متلازمين ومتكاملين، المنهج الوصفي التحليلي لأجل تغطية الجانب النظري للدراسة، ومنهج الدراسة الميدانية الذي يعتمد على استخدام الأسلوب الإحصائي في تحليل البيانات، وبالتالي يمكن القول أن الدراسة اعتمدت على:

1. مراجعة أدبيات المحاسبة للاطلاع على المؤلفات والأبحاث ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.

2.الجانب الميداني والذي يسعى إلى تغطية الجانب التطبيقي من خلال جمع البيانات بواسطة الاستبيان، الذي صمم بعد الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وجرى تكييف بعض فقراتها بما يناسب القطاع المصرفي الليبي، ومنها فقرات مستمدة من دراسة أبو سمرة (2009)، كما أُعيدت صياغتها لتلائم بيئة الدراسة، وعُرضت على مجموعة من المحكمين وأُخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار.

8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بفروع المصارف التجارية الواقعة ضمن نطاق بلدية قصر خيار، والمتمثلة في مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا، والبالغ عددهم (46) موظفاً، ونظراً لصغر حجم المجتمع؛ فقد اعتمدت الدراسة أسلوب المسح الشامل (الحصر الشامل).

9.1 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على فروع المصارف التجارية العاملة ببلدية قصر الأخيار وهي(مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف شمال أفريقيا).

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية .

- **الحدود البشرية:** شملت الدراسة جميع الموظفين العاملين بفروع المصارف قيد الدراسة، والبالغ عددهم (46) موظفاً.

2. الإطار النظري :

1.2 الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية:

شهدت البيئة الاقتصادية المعاصرة تحولاً جذرياً في فلسفة المنظمات المصرفية؛ حيث لم يعد تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية يقتصر على المؤشرات الربحية التقليدية كالعائد على الأصول أو الأسهم، بل امتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية كجزء لا يتجزأ من المواطنة المؤسسية (سعود وآخرون، 2021).

وفي هذا السياق، برز الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية كأداة لتوفير معلومات كمية ووصفية تعكس مدى التزام المصرف بمسؤولياته الاجتماعية والبيئية، وتسهم في تعزيز الشفافية وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة (Stakeholders)(الواعر،2020).

وتتضاعف أهمية هذا الإفصاح في المصارف التجارية نظراً لخصوصية دورها كوسيط مالي ومحرك أساسي للاستقرار الاقتصادي؛ فالإفصاح الاجتماعي يساهم بشكل مباشر في تعزيز الصورة الذهنية للمصرف، وتعميق ثقة المودعين والمستثمرين، وجذب رؤوس الأموال المهتمة بالاستثمار المسؤول اجتماعياً (بن عون وخليفة، 2018)، علاوة على ذلك، يساعد الإفصاح المحاسبي المنتظم عن التكاليف والأنشطة الاجتماعية في تجنب تعارض المصالح والحد من المخاطر التشغيلية والقانونية (الواعر، 2020).

وتتعدد مجالات الإفصاح الاجتماعي في القطاع المصرفي لتغطي عدة محاور رئيسية وفقاً لما استقرت عليه الدراسات التطبيقية (الواعر، 2020؛ وريق،2025):

1. الموارد البشرية: وتشمل الإفصاح عن برامج تدريب وتأهيل الكوادر، نظم الرعاية الصحية، تكافؤ الفرص، وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة.

2. المشاركة المجتمعية: وتتضمن المساهمات النقدية والعينية لدعم قطاعات التعليم والصحة، وتمويل البنى التحتية, ورعاية الأنشطة الثقافية والرياضية.

3. المنتجات والخدمات وعلاقات العملاء: وترتبط بمدى تقديم خدمات مصرفية تتسم بالعدالة والشفافية، والتحول نحو "التمويل الأخضر" الذي يدعم المشاريع الصديقة للبيئة.

2.2 معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من المزايا الاستراتيجية المتعددة للتقارير الاجتماعية، إلا أن ممارسات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية لا تزال تعاني مستوى محدود من الإفصاح في القوائم المالية السنوية (بن عون وخليفة، 2018)، ويعود هذا التدني إلى وجود حزمة من التحديات والمحددات الهيكلية التي تحول دون تطبيق هذا المفهوم بشكل فعال وموحد (سعود وآخرون، 2021؛ بازينة وشلوف، 2018)، ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى ثلاثة محاور جوهرية:

2.2.1معوقات الوعي والإدراك:

تتعلق هذه المعوقات بالبنية الفكرية والثقافة التنظيمية السائدة داخل المصارف وخارجها، وتتمثل في:

أ. قصور الإدراك الإداري للمفهوم: يقتصر فهم المسؤولية الاجتماعية لدى بعض الإدارات العليا في المصارف على ممارسات التبرعات والهبات الاختيارية، دون استيعاب الأبعاد الفلسفية والمحاسبية للمفهوم باعتباره استثماراً استراتيجياً (بن عون وخليفة، 2018). وهذا ما أكدته كذلك دراسة (السويح،2014) في البيئة المحلية، حيث خلصت إلى أن غياب القناعة الراسخة لدى الإدارات التنفيذية بأهمية الأبعاد الاجتماعية يُعد حجر العثرة الأول أمام تحويل هذه الأنشطة إلى قوائم مالية معلنة بصورة منتظمة

ب. ضعف التأهيل المهني والمحاسبي: تفتقر الكوادر والمنظمات المهنية المحاسبية داخل المصارف إلى المهارات والأدوات اللازمة لمعالجة البيانات الاجتماعية، نظراً لحداثة هذا التخصص المحاسبي وغيابه عن البرامج التدريبية المتقدمة (سعود وآخرون، 2021).

ج. غياب الضغط من الأطراف الخارجية: يؤدي ضعف الوعي المجتمعي من قبل المساهمين والعملاء ومنظمات المجتمع المدني بأهمية التقارير غير المالية إلى تراجع دافع الإدارة للإفصاح عن تلك الأنشطة، في ظل محدودية الطلب عليها من الأطراف المعنية (بن عون وخليفة، 2018).

2.2.2 المعوقات التشريعية والتنظيمية:

تمثل الجوانب التشريعية والتنظيمية أحد أبرز التحديات التي تواجه الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، إذ تؤثر بصورة مباشرة في مستوى التزام المصارف بالإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية والبيئية، وفي مدى اتساق المعلومات المفصح عنها وقابليتها للمقارنة والتحقق؛ ويندرج تحته:

أ. غياب المعايير المحاسبية الملزمة: لا تزال هناك تحديات تتعلق بغياب إطار محاسبي موحد ومُلزم على نحو شامل يحدد آليات القياس والعرض والإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية؛ مما يجعل الإفصاح خاضعاً للاجتهادات الشخصية والانتقائية (سعود وآخرون، 2021؛ وريق، 2025).

ب. ضعف التشريعات والقوانين المحلية: تفتقر القوانين المصرفية المنظمة لنصوص تلزم المصارف بإصدار تقارير الاستدامة بشكل إجباري، كما يغيب دور العقوبات أو الجزاءات على المصارف الممتنعة عن الإفصاح (سعود وآخرون، 2021؛ بازينة وشلوف، 2018).

ج. مشاكل القياس والتحقق المحاسبي: تواجه العملية المحاسبية صعوبة بالغة في تحويل الأداء الاجتماعي (مثل الأثر البيئي أو رضا المجتمع) إلى وحدات نقدية قابلة للقياس الكمي الدقيق، مما يصعب من مهمة مراجعي الحسابات الخارجيين في التحقق من مصداقيتها (سعود وآخرون، 2021؛ بازينة وشلوف، 2018).

3.2.2 المعوقات المالية والاقتصادية:

يرتبط هذا المحور بالتكاليف المباشرة والتوجهات الاقتصادية للمصارف، وتشمل:

أ. ارتفاع تكاليف إعداد التقارير: يتطلب تطبيق المحاسبة الاجتماعية أعباءً مالية إضافية تشمل تطوير الأنظمة البرمجية، وجمع البيانات غير المالية، والاستعانة بمستشارين وبيوت خبرة خارجية لإعداد تقارير الاستدامة (بازينة وشلوف، 2018).

ب. التركيز على الربحية قصيرة الأجل: تخضع إدارة المصارف التجارية لضغوط مكثفة من قبل الملاك والمساهمين لتحقيق عوائد مالية سريعة، مما يدفعها لتوجيه السيولة نحو الاستثمارات ذات العائد المالي المباشر وتجنب الإنفاق على الأنشطة الاجتماعية التي تظهر نتائجها على المدى البعيد (بن عون وخليفة، 2018).

ج. التقلبات والظروف الاقتصادية: في فترات الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية، تميل المصارف إلى تبني سياسات تقشفية لخفض النفقات؛ وتكون ميزانيات الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها في مقدمة البنود التي يتم تقليصها أو التضحية بها لكونها بنوداً تطوعية (بازينة وشلوف ، 2018).

يتضح مما سبق أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية يتأثر بمجموعة مترابطة من العوامل المعرفية والتنظيمية والاقتصادية، حيث يسهم مستوى الوعي والإدراك بأهمية الإفصاح في تشكيل توجهات الإدارة نحوه، كما تؤثر البيئة التشريعية والتنظيمية في درجة الالتزام بممارساته وآليات تطبيقه، في حين تلعب الاعتبارات المالية والاقتصادية دوراً مهماً في تحديد حجم الموارد المخصصة للأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها وعليه، اعتمدت الدراسة الحالية هذه المحاور الثلاثة إطاراً نظرياً لتفسير معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية، واستندت إليها في صياغة فرضيات الدراسة وبناء أداة جمع البيانات.

3. الجانب العملي للدراسة:

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب العملي للدراسة بهدف التعرف على" معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية"، ويشمل المبحث أيضاً المنهجية المتبعة في إعداد الجانب العملي للدراسة من حيث أداة جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وتحليل البيانات الوصفية واختبار الفرضيات.

1.3 – مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في فروع المصارف التجارية الواقعة ضمن نطاق بلدية قصر الأخيار، والمتمثلة في مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال أفريقيا، حيث بلغ إجمالي عدد الموظفين في المصارف محل الدراسة (46) موظفًا، ونظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة وإمكانية الوصول إلى جميع مفرداته، فقد تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل، وذلك من خلال استهداف جميع أفراد المجتمع دون اختيار عينة منه، بهدف الحصول على بيانات شاملة ودقيقة تعكس آراء جميع الموظفين بالمصارف محل الدراسة، وبما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، والجدول التالي يوضح أعداد الاستمارات الموزعة ونسبة المجابة والفاقد منها:

جدول (1) يبين الاستمارات المجابة ونسبة والفاقد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة		عدد الاستمارات الغير صالحة للتحليل	نسبة الاستمارات الغير صالحة للتحليل	عدد الاستمارات المجابة	نسبة الاستمارات المجابة
46	4	%8.7		2	%4.3	40	%87.0

2.3 – أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة استبيان واشتملت في المحور الأول على البيانات الشخصية والمتمثلة في (المسمى الوظيفي – المؤهل العلمي – التخصص العلمي – سنوات الممارسة والخبرة)، واشتمل المحور الثاني على العبارات المصممة لقياس المحور " المعوقات المرتبطة بمستوى الوعي والإدراك بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية "، واشتمل المحور الثالث على العبارات المتعلقة بالمحور" المعوقات المرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية "، بينما اشتمل المحور الثالث على العبارات المتعلقة بالمحور "المعوقات المرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية"، ووضع الباحث (23) عبارة بهدف التعرف على "معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية"، وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

وقد تم إعداد الاستبانة بعد الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وجرى تكييف بعض فقراتها بما يناسب القطاع المصرفي الليبي، ومنها فقرات مستمدة من دراسة أبو سمرة (2009)، كما أُعيدت صياغتها لتلائم بيئة الدراسة، وعُرضت على مجموعة من المحكمين وأُخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار.

جدول (2) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68%إلى 83.9%	أكبر من 84%
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

3.3- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) أن معاملات ارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة تراوحت بين (0.798) و (0.918)، كما بلغت جميع قيم الدلالة الإحصائية (p-value) مستوى (0.000)، وهي أصل من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يشير إلى وجود اتساق داخلي وصدق بنائي قوي جداً بين محاور الدراسة والإجمالي الكلي للاستبانة، مما يثبت صلاحية الأداة إحصائيا للاستخدام وقدرتها على قياس معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بدقة.

جدول (3) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	المعوقات المرتبطة بمستوى الوعي والإدراك بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.	8	7980.	0.000
2	المعوقات المرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.	8	0.918	0.000
3	المعوقات المرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.	7	0.814	0.000

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS V.26**

4.3-ثبات الاستبانة:

يلاحظ من الجدول (4) أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة تراوحت بين (0.763) و (0.896) وبلغت للإجمالي الكلي (0.918)، وهي قيم ثبات مرتفعة جداً تتجاوز الحد المقبول إحصائياً (0.70).

كما بلغت قيم الصدق الذاتي للمحاور والإجمالي ما بين (0.873) و (0.958)، مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات والصدق الداخلي تجعلها صالحة تماماً لتطبيقها على أفراد العينة وتحليل نتائجها.

جدول رقم (4) يوضح معامل ألفا كرونباخ للثبات

ت	المـحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا %	الصدق الذاتي
1	المحور الأول	8	0.840	0.917
2	المحور الثاني	8	0.896	0.947
3	المحور الثالث	7	0.763	0.873
4	اجمالي الاستبانة	23	0.918	0.958

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS V.26**

5.3 –اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

للتحقق من مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، ولتحديد طبيعة الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات (إحصاء معلمي parametric أو غير معلمي Non–parametric)، تم استخدام معامل التمايل (skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) لمحاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة.

حيث تستند آلية هذا الاختبار إلى حساب القيمة المعيارية (Z–score) من خلال قسمة قيمة معامل التمايل وقيمة معامل التفلطح المحسوبة لكل متغير على خطئها المعياري (Standard Error) الخاص بها، وفقاً للمعيار الإحصائي المعتمد عند مستوى دلالة (α =0.05)، فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عندما تقع قيم Z المحسوبة للتمايل والتفلطح ضمن المدى المعياري المسموح به والذي يتراوح بين (± 1.96) ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار (Field,2009)[1] .

جدول رقم (5) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	Skewness			Kurtosis			
Z Skewness	Statistic	Std. Eerror	Z Kurtosis	Statistic	Std. Eerror	N	المتغيرات
0.476 -	−0.178	0.374	−1.095	0.803−	0.733	40	المحور الأول
2.963−	1.108−	0.374	3.074	2.253	0.733	40	المحور الثاني
1.864−	0.697−	0.374	1.093	0.801	0.733	40	المحور الثالث
1.171−	0.438−	0.374	0.834	0.611	0.733	40	الإجمالي الكلي

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS V.26**

يتبين من نتائج الجدول أعلاه؛ أن قيم Z المعيارية لكل من معامل التمايل (skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis) للمحورين الأول والثالث قد وقعت كلياً ضمن المدى المعياري المسموح به ((± 1.96))؛ مما يؤكد اعتدالية توزيع البيانات لهذين المحورين، وعلى الرغم من ظهور انحراف في قيم z للمحور الثاني نتيجة تركز استجابات أفراد العينة نحو الاتفاق المرتفع حول فقراته التشريعية، إلا أن التحليلات أظهرت التزام البيانات الجوهري بشرط التوزيع الطبيعي في الدرجة الكلية للاستبانة (الإجمالي الكلي)، إذ بلغت قيمة Z للتمايل (−1.171) وقيمة Z للتفلطح (0.834) وهما قيمتان تقعان بوضوح داخل نطاق الاعتدالية المعتمد، وتأسيساً على تحقق شرط التوزيع الطبيعي في الإجمالي الكلي للأداة،

1- Field, A. (2009). Discopering statistics using SPSS, thrid edition, p45.

يتضح صلاحية البيانات وجاهزيتها التامة لاستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية (parametric statistics) لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها.

6.3- الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية :

1.6.3- البيانات العامة :

يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أفراد عينة الدراسة والتي من خلالها يمكن التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيناتها كالتالي:

جدول (6) توزيع أفراد المجتمع حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
المسمى الوظيفي	مدر إدارة	03	%7.5
	رئيس قسم	16	%40
	محاسب	18	%45
	مراجع	03	%7.5
	المجموع	**40**	**100%**
المؤهل العلمي	ماجستير فأعلى	02	%5
	بكالوريوس	22	%55
	دبلوم عالي	12	%30
	دبلوم متوسط	04	%10
	المجموع	**40**	**%100**
التخصص العلمي	محاسبة	23	%57.5
	تمويل ومصارف	14	%35
	إدارة أعمال	03	%7.5
	اقتصاد	00	%0
	المجموع	**40**	**%100**
سنوات الممارسة والخبرة	أقل من 5 سنوات	04	%10
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	13	%32.5
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	10	%25
	أكثر من 15 سنة	13	%32.5
	المجموع	**40**	%100

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS V.26**

يتبين من نتائج الجدول رقم (6) أن توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي يُظهر فئتي "محاسب" بواقع (18) فرد بنسبة (45%)، ورئيس قسم بواقع (16) فرد بنسبة (40%)، يليهما كل من "مدير إدارة" و "مراجع " بواقع (3) أفراد لكل منهما وبنسبة (7.5%)، مما يعكس تنوعاً وظيفياً يغطي جميع المستويات التنفيذية والإشرافية والرقابية ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي، تشير البيانات إلى أن غالبية المبحوثين من حملة المؤهلات الجامعية؛ إذ شكلت فئة "بكالوريوس" النسبة الأعلى ب (22) فرد بنسبة (55%)، تلتها فئة "دبلوم عالي" بواقع (12) فرد بنسبة (30%)، ثم "دبلوم متوسط" بـ (4) أفراد بنسبة (10%)، وأخيرا " ماجستير فأعلى" بفردين وبنسبة (5%)، مما يؤكد امتلاك العينة لمستوى تعليمي مناسب يُكسبهم القدرة على استيعاب فقرات الاستبانة والدقة في الإجابة عليها.

أما بالنسبة لـ التخصص العلمي، فقد استحوذ تخصص "محاسبة" على النسبة الأكبر بواقع (23) فرد بنسبة (57.5%)، ف حين لم يُسجل أي فرد في تخصص "اقتصاد"، وهو توزيع مبرر ومتسق منهجياً كون موضوع الدراسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المحاسبي والمصرفي.

وأخيراً، أظهر متغير سنوات الممارسة والخبرة تمركزاً متكافئاً في الفئات المتقدمة؛ حيث تساوت فئة " من 5 إلى أقل من 10 سنوات" وفئة " أكثر من 15 سنة" بـ (13) فرد لكل منهما وبنسبة (32.5%)، تلتها فئة " من 10 إلى أقل من 15 سنة" بواقع (10) أفراد بنسبة (25%)، بينما بلغت فئة " أقل من 5 سنوات" (4) أفراد فقط بنسبة (10%)، مما يعني أن أكثر من (90%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية لا تقل عن 5 سنوات، وهو ما يعزز من موثوقية وجودة الآراء المجمعة ويعطي عمقاً عملياً لنتائج التحليل الإحصائي.

7.3- تحليل البيانات الوصفية للدراسة:

لتحديد اتجاه ومدى اتفاق أفراد عينة الدراسة على فقرات ومحاور الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية(Mean) والانحرافات المعيارية (Std.Deviation) بالإضافة إلى تطبيق اختبار(t) للعنية الواحدة (One-Sample T-Test) بمقارنة متوسط استجابات أفراد العينة بالمتوسط المعياري المحايد(3.00)، وتُعد الفقرة أو المحور ذات موافقة مرتفعة ومتفق عليها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig < 0.05) وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من (3.00).

أ. **المحور الأول –** نتائج التحليل الوصفي للمحور (المعوقات المرتبطة بمستوى الوعي والإدراك بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.)

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي للمحور الأول

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الرأي السائد
1	يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصرف الاهتمام بحقوق العاملين والمجتمع المحيط.	ك	18	14	8	00	00	4.25	0.776	85.00	مرتفعة 1
		%	45	35	20	–	–				
2	تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الأولويات الاستراتيجية لدى إدارة المصرف	ك	7	23	8	2	00	3.88	0.757	77.60	مرتفعة 3
		%	17.5	57.5	20	5	–				
3	يعد الالتزام بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى المصرف لتحقيقها	ك	11	15	14	00	00	3.93	0.797	78.60	مرتفعة 2
		%									
4	تلتزم إدارة المصرف بالتركيز على الجوانب البيئية كجزء من مسؤوليتها	ك	7	17	12	4	00	3.68	0.888	73.60	مرتفعة 6
		%	17.5	42.5	30	10	–				
5	إن عدم إدراك ماهية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الإدارة يعتبر من أهم عوائق تطبيقها في المصرف	ك	8	17	10	5	00	3.70	0.939	74.00	مرتفعة 5
		%	20	42.5	25	12.5	–				
6	توجد رؤية واضحة ومحددة لدى إدارة المصرف لكيفية الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية في التقارير السنوية	ك	7	20	9	00	4	3.65	1.099	73.00	متوسطة 7
		%	17.5	50	22.5	–	10				
7	هناك اعتقاد لدى متخذي القرار بأن الهدف من المسؤولية الاجتماعية هو تقديم خدمات تحقق للمصرف أعلى ربحية ممكنة فقط	ك	7	19	6	8	00	3.63	1.005	72.60	متوسطة 8
		%	17.5	47.5	15	20	–				
8	يؤمن متخذو القرار بضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمصرف ضمن التقارير المالية السنوية وليس كنشاط جانبي	ك	12	15	5	6	2	3.73	1.198	74.60	مرتفعة 4
		%	30	37.5	12.5	15	5				
الدرجة الكلية للمحور								**3.80**	**0.649**	**76.00**	**مرتفعة**

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS V.26**

يتبين من نتائج الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول تراوحت ما بين (3.63) و (4.25)؛ حيث جاءت العبارة رقم (1) والتي تنص على أن "يتضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصرف الاهتمام بحقوق العاملين والمجتمع المحيط" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري (0.776)، بينما جاءت العبارة رقم (8) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وانحراف معياري (3.934).

أما بالنسبة للمعدل الإجمالي للمحور الأول ككل، فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.80) وبانحراف معياري (0.649) وهي قيمة أعلى بوضوح من المتوسط المعياري الفرضي (3.00). وتؤكد هذه النتيجة وجود موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة على وجود معوقات ترتبط بمستوى الادراك والوعي بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصرف.

ب- المحور الثاني –نتائج التحليل الوصفي للمحور (المعوقات المرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعي

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي للمحور الثاني

ت	الفقرة	والنسب التكرار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	ط المرجح	ف المعيار	الوزن النسبي	الرأي السائد
1	يوجد ضعف في التشريعات والقوانين المحلية الملزمة للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي	ك	9	16	8	6	1	3.65	1.075	73	مرتفعة 3
		%	22.5	40	20	15	2.5				
2	يتم استغلال الثغرات الموجودة في القوانين المنظمة للمصارف لعدم تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	ك	7	15	10	3	5	3.40	1.236	68	مرتفعة 7
		%	17.5	37.5	25	7.5	12.5				
3	يؤدى عدم وجود عقوبات على المصارف التي تمتنع عن الإفصاح الاجتماعي إلى إضعاف مستوى الشفافية	ك	11	14	8	4	3	3.65	1.210	73	مرتفعة 4
		%	27.5	35	20	10	7.5				
4	غياب أسس ومعايير الإفصاح عن الأنشطة المحددة للمسؤولية الاجتماعية	ك	5	15	12	3	5	3.30	1.181	66	متوسطة 8
		%	12.5	37.5	30	7.5	12.5				
5	عدم وجود معايير محاسبية متخصصة لقياس وعرض الآثار الاجتماعية والبيئية لعمليات ومشاريع المصرف	ك	7	16	10	4	3	3.50	1.132	70	متوسطة 5
		%	17.5	40	25	10	7.5				
6	نقص برامج التوعية والإعلام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي	ك	9	23	5	1	2	3.90	0.955	78	مرتفعة 1
		%	22.5	57.5	12.5	2.5	5				
7	لا تشترط الأنظمة المعمول بها في سوق الأرواق المالية على المصارف المساهمة الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بشكل إلزامي	ك	5	17	14	1	3	3.50	1.013	70	متوسطة 6
		%	12.5	42.5	35	2.5	7.5				
8	ضعف دور جماعات الضغط مثل (جمعيات حماية المستهلك أو جمعيات البيئة) في دفع المصرف نحو تحمل مسؤولياته الاجتماعية والإفصاح عنها	ك	11	17	10	0	2	3.88	0.992	77.6	مرتفعة 2
		%	27.5	42.5	25	0	5				
الدرجة الكلية للمحور								**3.60**	**0.839**	**72**	**مرتفعة**

المصدر: مخرجات برنامج **SPSS V.26**

يتبين من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (3.30) و(3.90)، حيث جاءت العبارة رقم(6) والتي تنص على أن "نقص برامج التوعية والإعلام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري (0.955) ، بينما جاءت العبارة رقم (4) والتي تنص على " غياب أسس ومعايير الإفصاح عن الأنشطة المحددة للمسؤولية الاجتماعية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.30) وانحراف معياري (1.181).

أما بالنسبة للمعدل الإجمالي للمحور الثاني ككل، فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.60) وبانحراف معياري (0.839) وهي قيمة أعلى من المتوسط المعياري الفرضي (3.00). وتؤكد هذه النتيجة وجود موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة على وجود معوقات ترتبط بالأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصرف.

ج – المحور الثالث – نتائج التحليل الوصفي للمحور (المعوقات المرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية).

جدول رقم (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي للمحور الثالث

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق	المتوسط المرجح ط	المعيار ف	الوزن النسبي	الرأي السائد
1	لا يوجد استعداد لدى إدارة المصرف لتحمل تكاليف إضافية مقابل الوفاء بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية	ك	11	14	10	4	1	3.75	1.056	75	مرتفعة 5
		%	27.5	35	25	10	2.5				
2	يرى المصرف أن القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي يتطلب تكاليف تقنية وبشرية متطورة.	ك	8	17	14	1	00	3.80	0.791	76	مرتفعة 4
		%	20	42.5	35	2.5	–				
3	عدم كفاية الموارد المالية الحالية لدى المصرف لتدريب الموظفين على إدراج بنود المسؤولية الاجتماعية في النظام المحاسبي	ك	13	16	5	5	1	3.88	1.090	77.6	مرتفعة 3
		%	32.5	40	12.5	12.5	2.5				
4	يتجنب المصرف الإفصاح عن بعض المعلومات الاجتماعية والبيئية خوفاً من استغلالها من قبل المصارف المنافسة	ك	8	20	11	1	00	3.88	0.757	77.6	مرتفعة 2
		%	20	50	27.5	2.5	–				
5	ترى إدارة المصرف أن العوائد المالية المتوقعة عن عملية الإفصاح الاجتماعي أقل من التكاليف المترتبة عليها .	ك	2	20	13	4	1	3.45	0.846	69	متوسطة 7
		%	5	50	32.5	10	2.5				
6	يرى المصرف أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي قد يتطلب زيادة في الإنفاق على الأنظمة والبرمجيات للحد من المخاطر البيئية	ك	3	26	9	1	1	3.73	0.751	74.6	مرتفعة 6
		%	7.5	65	22.5	2.5	2.5				
7	يؤدي عدم وجود حوافز حكومية كافية (كالإعفاءات الضريبية) إلى ضعف دافعية المصرف لتبني سياسات إفصاح اجتماعي	ك	18	14	7	1	00	4.22	0.832	84.4	مرتفعة 1
		%	45	35	17.5	2.5	–				
الدرجة الكلية للمحور								**3.81**	**0.568**	**76.2**	**مرتفعة**

المصدر : مخرجات برنامج **SPSS V.26**

يتبين من نتائج الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثالث تراوحت ما بين (3.45) و (4.22)؛ حيث جاءت العبارة رقم (7) والتي تنص على أن "يؤدي عدم وجود حوافز حكومية كافية (كالإعفاءات الضريبية) إلى ضعف دافعية المصرف لتبني سياسات إفصاح اجتماعي" في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.22) وانحراف معياري (0.832)، بينما جاءت العبارة رقم (5) والتي تنص على أن " ترى إدارة المصرف أن العوائد المالية المتوقعة عن عملية الإفصاح الاجتماعي أقل من التكاليف المترتبة عليها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.45) وانحراف معياري (0.846).

أما بالنسبة للمعدل الإجمالي للمحور الثالث ككل، فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.81) وبانحراف معياري (0.568)، وهي قيمة أعلى بوضوح من المتوسط المعياري الفرضي(3.00). وتؤكد هذه النتيجة وجود موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة على وجود معوقات مالية واقتصادية ترتبط بتكاليف وعوائد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصرف.

8.3- اختبار الفرضيات:

يهدف هذا الجزء إلى اختبار فرضيات الدراسة واختبار مدى صحتها إحصائياً، وذلك للانتقال من التوصيف الظاهري لآراء أفراد العينة إلى استخلاص دلالات إحصائية قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة، ولتحقيق ذلك؛ تم الاعتماد على اختبار (ت) للعينات المستقلة (One-Sample T-Test) كمَحَك إحصائي أساسي للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية الإجمالية لإجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة والمتوسط المعياري الفرضي المحايد المقابل لنقطة المنتصف في مقياس ليكرت الخماسي والبالغ (3.00)؛ حيث تستند قاعدة اتخاذ القرار الإحصائي إلى قبول الفرضية عند ثبوت دلالتها إحصائياً عند مستوى معنوية ($Sig \leq 0.05$) مع ضرورة أن يكون المتوسط الحسابي العام للمحور أكبر من المتوسط الفرضي (3.00)، مما يؤكد وجود اتفاق جوهري لدى أفراد العينة على وجود تلك المعوقات وتأثيرها.

وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج اختبار كل فرضية:

1.8.3 - اختبار الفرضية الأولى: والتي تنص: "توجد معوقات ذات دلالة إحصائية مرتبطة بمستوى إدراك ووعي متخذي القرار بمفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية "

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (One-Sample T-Test) لمقارنة المتوسط الحسابي العام للمحور الأول بالمتوسط الفرضي (3.00) وتوضح النتائج أدناه القيم الإحصائية المحسوبة:

جدول رقم (10) نتائج اختبار (One-Sample T-Test) للفرضية الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسط العام والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية T-Test	قيمة الدلالة الاحصائية	معنوية الفروق	المستوى
الفرضية الأولى	3.80	0.80	0.649	7.825	0.000	معنوية	مرتفع

يتبين من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول بلغ (3.80) بزيادة قدرها (0.80) عن المتوسط المعياري الفرضي (3.00) وبانحراف معياري بلغ (0.649)، مما يدل على مستوى اتفاق

مرتفع. كما أظهرت النتائج أن قيمة T الإحصائية المحسوبة بلغت(7.825) وبمستوى دلالة إحصائية بلغ (Sig ≤ 0.000).

وبما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$)، فإن ذلك يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين متوسط إجابات العينة ومتوسط أداة القياس لصالح اتجاه العينة، وبناء عليه، تُقبل الفرضية الأولى، مما يعني وجود معوقات ذات دلالة إحصائية ترتبط بمستوى إدراك ووعي متخذي القرار بأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصارف التجارية محل الدراسة.

2.8.3- اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص:" توجد معوقات ذات دلالة إحصائية مرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية "

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (One-Sample T-Test) لمقارنة المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني بالمتوسط الفرضي (3.00) وتوضح النتائج أدناه القيم الإحصائية المحسوبة:

جدول رقم (11) نتائج اختبار (One-Sample T-Test) للفرضية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسط العام والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية T-Test	قيمة الدلالة الاحصائية	معنوية الفروق	المستوى
الفرضية الثانية	3.60	0.60	0.839	27.099	0.000	معنوية	مرتفع

يتبين من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني بلغ (3.60) بزيادة قدرها (0.60) عن المتوسط المعياري الفرضي (3.00) وبانحراف معياري بلغ (0.839)، مما يدل على مستوى اتفاق مرتفع. كما أظهرت النتائج أن قيمة T الإحصائية المحسوبة بلغت(27.099) وبمستوى دلالة إحصائية بلغ (Sig ≤ 0.000).

وبما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$)، فإن ذلك يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين متوسط إجابات العينة ومتوسط أداة القياس لصالح اتجاه العينة، وبناء عليه، تُقبل الفرضية الثانية، مما يعني وجود معوقات ذات دلالة إحصائية ترتبط بالأنظمة والتشريعات والقوانين الملزمة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصارف التجارية محل الدراسة.

3.8.3 - اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص:" توجد معوقات ذات دلالة إحصائية مرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية المرتبطة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية "

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (One-Sample T-Test) لمقارنة المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث بالمتوسط الفرضي (3.00) وتوضح النتائج أدناه القيم الإحصائية المحسوبة:

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One-Sample T-Test) للفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط العام والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية T-Test	قيمة الدلالة الاحصائية	معنوية الفروق	المستوى
الفرضية الثالثة	3.81	0.81	0.568	9.068	0.000	معنوية	مرتفع

يتبين من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث بلغ (3.81) بزيادة قدرها (0.81) عن المتوسط المعياري الفرضي (3.00) وبانحراف معياري بلغ (0.568)، مما يدل على مستوى اتفاق مرتفع. كما أظهرت النتائج أن قيمة T الإحصائية المحسوبة بلغت(9.068) وبمستوى دلالة إحصائية بلغ (Sig ≤ 0.000).

وبما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$)، فإن ذلك يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين متوسط إجابات العينة ومتوسط أداة القياس لصالح اتجاه العينة، وبناء عليه، تُقبل الفرضية الثالثة، مما يعني وجود معوقات ذات دلالة إحصائية ترتبط بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية لدى إدارة المصارف التجارية محل الدراسة

4.8.3 اختبار الفرضية الرابعة: والتي تنص:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إدراك أفراد العينة لمعوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المصارف التجارية تُعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الممارسة والخبرة)".

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أفراد العينة لمعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تبعاً للخصائص الديموغرافية والوظيفية، وتعتمد قاعدة اتخاذ القرار على مقارنة القيمة الاحتمالية (sig) بمستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، حيث يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي (0.05)، بينما لا يتم رفض الفرضية البديلة إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

والجدول التالي رقم (13) يبين استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لتحديد مدى وجود فروق معنوية بين فئات كل متغير ديموغرافي:

جدول رقم (13) نتائج اختبار (One-Way ANOVA) للفرضية الرابعة

المتغير الديموغرافي	مصدر التباين	مجموع المربعات (SS)	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات (MS)	قيمة "(F) "	مستوى الدلالة (Sig.)	الدلالة الإحصائية
1. المسمى الوظيفي	بين المجموعات (Between Groups)	0.149	3	0.050	0.136	0.938	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات (Within Groups)	13.137	36	0.365			
	الكلي(Total)	13.285					
2. المؤهل العلمي	بين المجموعات (Between Groups)	0.931	3	0.310	0.904	0.449	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات (Within Groups)	12.355	36	0.343			
	الكلي(Total)	13.285					
3. التخصص العلمي	بين المجموعات (Between Groups)	1.016	2	0.508	1.532	0.230	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات (Within Groups)	12.270	37	0.332			
	الكلي(Total)	13.285					
4. سنوات الممارسة والخبرة	بين المجموعات (Between Groups)	3.874	3	1.291	4.940	0.006	دالة إحصائيا
	داخل المجموعات **(Within Groups)**	9.411	36	0.261			
	الكلي**(Total)**	13.285					

يتضح من الجدول (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات إجابات أفراد العينة حول معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تُعزى إلى (المسمى الوظيفي أو المؤهل العلمي أو التخصص العلمي)، حيث جاءت جميع قيم الدلالة أكبر من (0.05)، مما يشير إلى تقارب إدراك أفراد العينة لهذه المعوقات بغض النظر عن خصائصهم الوظيفية أو الأكاديمية، وهو ما يمكن تفسيره بتشابه بيئة العمل والإجراءات التنظيمية التي يعملون في إطارها.

في المقابل أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى سنوات الممارسة والخبرة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.006)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على اختلاف إدراك أفراد العينة لمعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باختلاف سنوات الخبرة، ويمكن تفسير ذلك بأن تراكم الخبرة العملية يسهم في تكوين فهم أعمق للتحديات والمعوقات المرتبطة بالتطبيق الفعلي لممارسات الإفصاح داخل المصارف، وعليه لا يتم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي والتخصص العلمي، بينما تُرفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بسنوات الممارسة والخبرة.

4 – النتائج والتوصيات:

1.4– النتائج:

بناءً على المعالجة الإحصائية والتحليلات الميدانية المستفيضة لدراسة واقع ومعوقات الإفصاح المحاسبي، أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج الجوهرية الدقيقة التي تشكل مدخلاً رئيساً لتطوير البيئة المحاسبية والمالية، ويمكن تلخيصها في النقاط المفصلية التالية:

1. أظهرت الدراسة وجود معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بدرجة مرتفعة؛ تمثلت أبرزها هذه المعوقات في ضعف إدراك الإدارة لمفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وآليات تطبيقه، وغياب رؤية واضحة لإدراج الأنشطة الاجتماعية ضمن التقارير السنوية، إضافة إلى الاعتقاد بأن الهدف الأساسي للمصرف يقتصر على تحقيق الربحية.

2. أظهرت الدراسة وجود معوقات مرتبطة بالأنظمة والتشريعات والقوانين المنظمة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بدرجة مرتفعة؛ تمثلت في ضعف التشريعات المحلية المُلزمة بالإفصاح، وغياب العقوبات الرادعة للمصارف غير الملتزمة، ووجود قصور في البرامج التوعوية والتثقيفية ذات العلاقة.

3. أظهرت الدراسة وجود معوقات مرتبطة بالتكاليف والعوائد المالية والاقتصادية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بدرجة مرتفعة؛ تمثلت في محدودية الحوافز الحكومية، والخشية من استغلال بعض المعلومات من قبل المنافسين، ونقص الموارد المالية اللازمة لتطوير الأنظمة وتأهيل العاملين.

4. أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One–Way ANOVA) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تُعزى إلى المسمى الوظيفي أو المؤهل العلمي أو التخصص العلمي، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى سنوات الممارسة والخبرة، مما يشير إلى اختلاف مستوى إدراك المعوقات باختلاف الخبرة العملية.

2.4 – التوصيات:

تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات الإجرائية على النحو التالي:

1. تعزيز التوجه الاستراتيجي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال إدراج أنشطة المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمصارف، والعمل على ترسيخ الوعي بأهمية الإفصاح باعتباره أداة لدعم الشفافية وتعزيز الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة.

2. تعزيز الالتزام بالتشريعات والضوابط الرقابية من خلال تكليف جهة أو لجنة مختصة بمتابعة المتطلبات القانونية والتنظيمية ذات العلاقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والتنسيق المستمر مع الجهات لضمان الامتثال للمتطلبات المعمول بها.

3. توفير الموارد اللازمة لدعم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية عبر تخصيص موازنات مناسبة لتدريب بالعاملين وتطوير الأنظمة والإجراءات المرتبطة بالقياس والتوثيق والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، بما يُسهم في تحسين جودة المعلومات المفصح عنها.

4. الاستفادة من الخبرات العلمية المتراكمة؛ من خلال إشراك العاملين ذوي الخبرة في إعداد الأدلة الإرشادية وبرامج التدريب ونقل المعرفة المهنية إلى الموظفين الجدد، بما يسهم في الحد من المعوقات المرتبطة بتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1. أبو سمرة، حامد أحمد صالح (2009)، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات) (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

2. فروم، محمد الصالح (2018). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لولاية سكيكدة: وجهة نظر متخذي القرار . مجلة الباحث الاقتصادي، 6(1)،155–176.

3. الأحمد، زينة، وأسعد، يارا (2016). واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية .مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،38(4).

4. السويح، عماد الدين سالم علي .(2014) .واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها: دراسة تطبيقية على الوحدات الفندقية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

5. للشركات الصناعية العاملة في مدينة مصراتة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين ومعدي التقارير المالية. مجلة كلية الاقتصاد تجلات، جامعة المرقب، س7، ع1، 19–33.

6. سعود، المكي معتوق، وبريقات، مصطفى محمد، والصغير، مفتاح عبد السلام، وسعود، أحمد الطاهر. (2021). معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للإسمنت. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 14، 1–26.

7. وريق، عبدالرؤوف. (2025). الإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في منطقة وادي الشاطئ. مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 7(27)،529-550.

8. بن عون، أسماء، وخليفة، عبد السلام. (2018). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية العامة في ليبيا: دراسة استكشافية لآراء عينة من المسؤولين الماليين .مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بنغازي، 5(2)، 45-68 .

9. الواعر، نسرين مفتاح. (2020). الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية)، مجلة اقتصاد المال والأعمال 5(1)،23-38 .

10. أبونوارة، سميرة محمد، والكري، الطاهر أحمد (2021). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الوطنية للنفط (من وجهة نظر موظفي المؤسسة الوطنية للنفط وديوان المحاسبة)[مجلة الرفاق للمعرفة]، يونيو 2021، ص 100-135.

11. محمد، خالد البشير، وعلي، عبد الحميد (2025). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية: دراسة استطلاعية على المصارف العاملة بمدينة مسلاتة .مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(2) ،283-301.

12. القرني، أحمد بن عبد القادر (2014). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات) .المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 10(3)،453-472.